



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

- العنوان: قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية
- المصدر: الفكر المحاسبي
- الناشر: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
- المؤلف الرئيسي: الهواري، ناهد محمد يسري
- المجلد/العدد: مج21, ع1
- محكمة: نعم
- التاريخ الميلادي: 2017
- الشهر: أبريل
- الصفحات: 915 - 975
- رقم MD: 810987
- نوع المحتوى: بحوث ومقالات
- اللغة: Arabic
- قواعد المعلومات: EcoLink
- مواضيع: إدارة الأرباح، المعلومات المحاسبية، التقارير المالية، حوكمة الشركات، البورصة المصرية
- رابط: <http://search.mandumah.com/Record/810987>

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

**قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة
ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح
دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية**

الدكتورة

ناهد محمد يسرى الهوارى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس



قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة
ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح
"دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية"
إعداد

د. ناهد محمد يسرى الهوارى

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

القسم الأول

الاطار المنهجي للبحث

١ - مقدمة ومشكلة البحث :

نالت قضية إدارة الأرباح على إهتمام الكثير المهتمين بالفكر المحاسبي المهنى
والأكاديمي، ونظرا للأهمية التي يمثلها صافى الربح بإعتباره من أهم المتغيرات التي
يعتمد عليها العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء داخل منشأة الأعمال أو
خارجها في إتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أنه أفضل مقياس في تقييم أداء منشأة الأعمال،
وفي إعداد الدراسات التنبؤية عن الأداء المستقبلي لها.

وعلى الرغم من أن إدارة منشأة الأعمال تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية
والتقارير المالية في إطار المبادئ والمعايير المهنية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية
القياس المحاسبي، إلا أن هذه المبادئ والمعايير أعطت لإدارة منشأة الأعمال المرونة في
الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة التي قد تؤثر على رقم صافى الربح
بالشكل الذي يصبح غير معبر عن الأداء الإقتصادي الحقيقي للمنشأة، ومن ثم التأثير على
مصادقية وعدالة التقارير المالية، الأمر الذي قد يلحق بعواقب خطيرة على أصحاب
المصالح Stakeholders (المساهمين، والدائنين والعاملين بالمنشأة)، وهذا ما يعرف في
الفكر المحاسبي بظاهرة إدارة الأرباح.

ولقد أدت تلك الممارسات المحاسبية الخاطئة من قبل المديرين التنفيذيين ببعض
منشآت الأعمال إلى التأثير على النتائج المالية المرغوب التقدير عنها والتي تتفق مع

تحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية إلى حدوث العديد من حالات التعثر والانهيارات لكبرى شركات المساهمة في الدول المتقدمة مثل شركة إنرون Enron للطاقة، وورلدكم World com للاتصالات وزيروكس Xerox المتخصصة في إدارة المستندات وجنرال موتورز General Motors ... الخ، مما أدى هذا إلى فقدان ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تقدمها منشآت الأعمال المختلفة نتيجة تدنى جودة المعلومات المحاسبية لها وإعدام الشفافية والمصادقية بتلك المعلومات.

وقد أشارت دراسة (مليجي ، ٢٠١٣) أن عمليات إدارة الأرباح لا تتطوى على أي مبررات أخلاقية، نظرا لعدم توافر الشفافية عن هذه العمليات لمستخدمي التقارير المالية، حيث الأساليب التي استخدمتها إدارة الشركة في التلاعب، والأرباح التي يتم إدارتها، فضلا عن أنها تتم في السر، كما أنها قد يترتب عليها أضرار تلحق بأصحاب المصالح المختلفة من :

- انخفاض أسعار الأسهم .

- انخفاض الكفاءة الاقتصادية للمنشأة في الأجل الطويل.

- إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا .

- وجود عقوبات اقتصادية على المنشأة .

وبالتالي كان يجب توافر بعض الآليات التي يمكن إتخاذها لطمأنة المستثمرين وإعادة الثقة في التقارير المالية، وتقييد أو الحد من العمليات التسفوية لإدارة الأرباح في المحاسبة والمراجعة وتخفيف حدة التأثيرات السلبية لها.

لذلك اعتمدت كثير من الدول على تفعيل آليات حوكمة الشركات كأداة للحد من عمليات إدارة الأرباح ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية (Lara et al., 2007, Abernath, 2010, Hamdan, 2013).

وتعد لجان المراجعة، ومجلس الإدارة من أهم الآليات التي قد تساعد في تنفيذ حوكمة الشركات بشكل فعال، ولذلك زاد الاهتمام بهما في الأونة الأخيرة لتفعيل الدور الرقابي والإشرافي لهم في منشآت الأعمال، والذي قد يحد من عمليات إدارة الأرباح .

يستنتج الباحث مما سبق أن تحليل العلاقة بين عمليات إدارة الأرباح وكل من معايير فعالية أداء لجان المراجعة، ومعايير فعالية أداء أعضاء مجلس الإدارة من القضايا الهامة في الأدب المحاسبي.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك تأثير لمعايير فعالية أداء كلا من لجان المراجعة، ومجلس الإدارة على الحد من عمليات إدارة الأرباح.

ويتم الاجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معايير فعالية أداء لجان المراجعة؟
- ما هي معايير فعالية أداء مجلس الإدارة؟
- ما هي عمليات إدارة الأرباح؟
- ما هو أثر فعالية أداء لجان المراجعة وفعالية أداء مجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح؟

٢ - أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إختبار العلاقة بين الحد من عمليات إدارة الأرباح، وأداء فعالية كلا من لجان المراجعة وخصائص مجلس الإدارة.
- ويشتق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي :
١. التعرف على معايير أداء كلا من لجان المراجعة ومجلس الإدارة.
 ٢. التعرف على مفهوم ودوافع وطرق ونماذج قياس إدارة الأرباح.
 ٣. التحقق من أثر فعالية أداء كلا من لجان المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح.

٣ - أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد من جانب الجهات الرقابية والإشرافية والتي تطالب الشركات المقيدة في البورصة بالتطبيق الفعال لآليات الحوكمة التي قد يفيد أو يحد من عمليات إدارة الأرباح في البيئة المصرية. لذلك يسعى الباحث إلى قياس العلاقة بين عمليات إدارة الأرباح وفعالية أداء كل من لجان المراجعة ومجالس الإدارة باعتبارهم من أهم الآليات الحوكمة لدورهم الرقابي الإشرافي على منشآت الأعمال، خاصة بعد ما كشفت العديد من الأبحاث والدراسات عن تفاقم حجم عمليات إدارة الأرباح خاصة بالشركات المساهمة المقيدة والمتداولة أسهمها بأسواق الأوراق المالية بفعل المرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة التي تمنحها المعايير المحاسبية، وما قد يصاحب تلك العمليات من تأثير مباشر على جودة التقارير المالية مع الدعم التطبيقي على عينة من الشركات المساهمة المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) وذلك على مدار سلسلة زمنية لبيانات مالية فعلية سنوية تبدأ من عام ٢٠١٣ وتنتهي في عام ٢٠١٥ مع إمكانية الاستفادة على مستوى الممارسة العملية من استعراض وتحليل النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته التطبيقية.

٤ - منهج البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وهدف وأهمية البحث اعتمد الباحث على منهجين أساسيين في إعداد البحث وهما :

أ - المنهج الإستقرائي:

حيث قام الباحث بالإطلاع واستقراء الدراسات العلمية التي تناولت موضوع البحث من خلال إتباع أسلوب الدراسة المكتبية والإطلاع على المراجع العربية والأجنبية والكتب العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدراسة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، والاستفادة منها في اختبار الفرض الأساسي الذي يقوم عليه البحث والمتعلق بدراسة أثر معايير فعالية أداء لجان المراجعة ومجلس الإدارة على الحد من عمليات إدارة الأرباح .

ب- المنهج الإستنباطي:

استخدم الباحث هذا المنهج من دراسة تطبيقية لعينة تتكون من ٢٧ شركة من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، حيث سيتم اختبار مدى صحة فرض الدراسة من عدمه، وذلك من خلال الاعتماد على القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات .

٥ - فروض البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية، أمكن للباحث صياغة الفرض الرئيسي الذي يستند عليه هذه الدراسة فيما يلي:
توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ومجلس الإدارة وبين عمليات إدارة الأرباح.

٦ - حدود البحث:

١. يقتصر البحث على معايير فعالية أداء كلاً من لجان المراجعة ومجالس الإدارة - كالتيتين من آليات حوكمة الشركات دون التطرق إلى الآليات الأخرى.
٢. يقتصر البحث على أثر معايير فعالية أداء كلاً من لجان المراجعة ومجالس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح.
٣. يقتصر البحث على شركات المساهمة المدرجة والمتداولة أسهمها في بورصة الأوراق المالية باستثناء البنوك وشركات الخدمات المالية وشركات التأمين، نظراً للطبيعة الخاصة بهم.
٤. الشركات التي لم يتم إيقاف التداول على أسهمها خلال فترة الدراسة لمدة شهر أو أكثر.
٥. يقتصر البحث على الفترات المالية من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥.
٦. اقتصر البحث لأغراض التحليل الإحصائي في قياس المتغير المستقل (عمليات إدارة الأرباح) على نسبة ميللر، وذلك بإعتبارها أحد النماذج المعاصرة المستخدمة في الفكر المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح، دون أن تمتد الدراسة التطبيقية لغيرها من نماذج القياس الأخرى.

٧ - خطة البحث:

فى ضوء منهجية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وإختبار فرضية البحث، تم تبويب البحث كما يلى:

القسم الأول: الاطار المنهجى للبحث .

القسم الثانى: الاطار النظرى للبحث :

١ . عمليات إدارة الأرياح.

٢ . معايير فعالية أداء لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات.

٣ . معايير فعالية أداء مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات.

٤ . دراسة تحليلية لمعايير فعالية أداء كلاً من لجان المراجعة ومجلس الإدارة وعلاقتهم بعمليات إدارة الأرياح.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية .

القسم الرابع: نتائج البحث - التوصيات - المراجع.

القسم الثانى الاطار النظرى للبحث

١ - إدارة الأرباح:

١/١ مفهوم إدارة الأرباح:

تعددت المفاهيم والتعريفات المرتبطة باصطلاح إدارة الأرباح، فقد عرفها (Schipper, 1989) التقرير المالى غير المحايد والذي يتدخل فيه المديرون بشكل متعمد لتحقيق مكاسب خاصة، كما عرفها دراسة (Healy & Wahlen, 1999) على إنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصى فى عملية إعداد التقرير المالى، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، أما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادى الحقيقى للمنشأة أو التأثير على نتائج التعاقدات التى تعتمد على الأرقام المحاسبية التى تم التقرير عنها.

وأشار (Ghosh et al., 2010) بأن مفهوم إدارة الأرباح هو "محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة".

وأكد (إبراهيم، سماسم، ٢٠١١) على أن إدارة الأرباح تمثل "الاختيار المتعمد بين السياسات والطرق المحاسبية للمرونة التى أتاحتها المعايير المحاسبية، وبما لا يتعارض مع تلك المعايير ظاهريا وذلك للتقرير عن أرباح غير حقيقية إما لخداع بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادى الحقيقى للمنشأة أو للتأثير على الاتفاقيات التعاقدية التى تعتمد على الأرقام المحاسبية لخدمة أغراض خاصة بالمديرين التنفيذيين والمتمثلة فى تعظيم مكافآتهم أو أغراض خاصة بالمنشأة منها رفع قيمة السهم فى السوق"

وفى تطوير لمفهوم إدارة الأرباح تم تعريفها (عبد الفتاح ، ٢٠١٢) "مفهوم إدارة الأرباح يتسع ليشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة منها ما هو داخل إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية أو محايدة، ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متخفية، ومنها كذلك ما يخرج عن هذا الإطار ويصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة، والذي يمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية Fraudulent Financial Reporting وذلك

لحجب إظهار نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وما يترتب عليها من مراكز مالية طبقاً لمجموعة الأحكام الشخصية لمديري الشركات والتي من خلالها يتم التأثير في رقم الأرباح عن طريق ممارسات محاسبية معينة يتولى فحصها ومراجعتها مراقبي حسابات هذه الشركات، اعتماداً على أحكامهم الشخصية وأيضاً والتي قد تؤدي إلى تضليل أصحاب المصالح عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركات محل الفحص والمراجعة.

ووصف (Donelson et al, 2013) مصطلح إدارة الأرباح بأنه "فناع تستخدمه الإدارة في الإخفاء المتعمد عن الأداء المالي الحقيقي لمنشأة الأعمال عند إعداد التقارير المالية بهدف تضليل بعض الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ويرى (He & Yang, 2014) أن إدارة الأرباح "هي وسيلة لتحقيق غاية معينة للإدارة العليا لمنشأة الأعمال، حيث تقوم بالتلاعب في الأرباح من خلال الاستخدام التكتيكي للجانب الاختياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي لتلك المنشأة.

من خلال العرض السابق لمفهوم إدارة الأرباح، يرى الباحث أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه عالمياً لهذا المصطلح ولكن هناك عاملاً مشتركاً بينهما على إنها ممارسات محاسبية وإدارية مقصودة، تقوم بها إدارة المنشأة عند عملية إعداد التقارير المالية من أجل الوصول إلى رقم ربح مستهدف، وذلك لتحقيق أغراض شخصية لهؤلاء المديرين التنفيذيين (إدارة المنشأة) أو لأغراض خاصة بالمنشأة مثل الحفاظ على أداء مالي مستقر، أو تعظيم قيمة أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية.

٢/١ دوافع إدارة الأرباح Motivations for Earnings Management

يكمن وراء ممارسة إدارة الأرباح العديد من الدوافع التي تسعى إدارة منشأة الأعمال لتحقيقها، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الدوافع على النحو التالي:

١/٢/١ تحقيق وفورات ضريبية:

يمكن أن تكون الإلتزامات الضريبية المفروضة على منشأة الأعمال دافعا جوهريا لممارسة إدارة الأرباح، أما لتجنب تلك الإلتزامات أو تخفيضها بقدر الإمكان، وذلك لتحقيق وفورات ضريبية، ولذلك قد تلجأ الإدارة إلى استخدام السياسات والطرق المحاسبية

التي تؤدي لتخفيض الأرباح، ومن ثم تخفيض الإيراد الخاضع للضريبة وتخفيض العبء الضريبي.

٢/٢/١ تجنب التكاليف السياسية:

ويقصد بالتكاليف السياسية هي جميع التكاليف التي تتحملها منشأة الأعمال نتيجة تدخل الدولة بقرارات سيادية أو إجراءات تنظيمية، والتي من شأنها تؤثر سلباً على قيمة المنشأة، ومن أمثلة هذه التكاليف الأعباء الإجتماعية، زيادة معدلات الضرائب الحالية أو استحداث ضرائب جديدة، والقيود المفروضة لمنع سياسات الاحتكار والمطالبة بزيادة أجور العاملين بالمنشأة، وقد أشارت دراسة (Rahman et al, 2013) إلى أن الإدارة تسعى للتحايل على الأنظمة الحكومية من خلال استخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي لنتائج أعمال أقل ربحية، وذلك كمحاولة لتجنب هذه التكاليف.

٣/٢/١ تعظيم المكافآت أو الحوافز الإدارية:

تعتبر الحوافز الإدارية وسيلة لتحفيز الإدارة على العمل بأقصى جهد لتحقيق مصلحة منشأة الأعمال، ولتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهذه الحوافز تتمثل في شكل مكافآت نقدية أو منح حقوق خيارات الأسهم.

وفي ظل اعتماد هذه الحوافز على نتائج الأداء الاقتصادي للمنشأة وما تحققه من أرباح، فإن الإدارة تستخدم الأساليب والطرق التي تزيد الأرباح من أجل تعظيم قيمة تلك المكافآت (Huang et al, 2013, Sun, 2012).

٤/٢/١ تفادي مخالفة شروط عقود المديونية:

أوضحت الدراسات (الرسيبي، ٢٠١٠)، (Saleh & Calgharaball, 2013، Ahmed, 2005، Hillegeist, 2011، Dechow & Skinner, 2000) إلى أن عقود المديونية قد تتضمن شروطاً تعتمد على استخدام الأرقام الواردة بالقوائم المالية مثل عدد مرات تغطية الفوائد، ونسبة الدائنين إلى حقوق المساهمين وذلك للحد من تصرفات الإدارة، وذلك بهدف حماية حقوق الدائنين في مثل هذه الحالة يكون للإدارة دافع قوى لعمليات إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح لتفادي احتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط عقد

المديونية وكذلك تفضي التكاليف المترتبة على مخالفة تلك الشروط، والتي قد تؤدي لحد قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو عدم إجراء عمليات إحلال للأصول الخ.

٥/٢/١ مقابلة توقعات وتقييم الأسواق المالية:

أشارت دراسة (إبراهيم، سمام، ٢٠١١) إلى أن الغرض الأساسي لهذا الدافع هو ضمان بقاء واستمرار منشأة الأعمال في سوق المنافسة، حيث يتم التقرير عن أرقام الربح المحاسبي تتفق أو تزيد عن تنبؤات المحللين للتأثير على أداء سعر السهم في الأجل القصير، أما انخفاض الأرباح عن تنبؤات المحللين قد تؤدي إلى هبوط أسعار الاسهم في سوق الأوراق المالية، وهذا ما أكدته دراستي (Lo, 2008, Dechow & Skinner, 2000) إلى أن السبب الأكثر أهمية في مجال التلاعب في الأرباح هو التأثير على سوق الأوراق المالية في الأجل القصير.

كما أشار دراسة (القنامي، والخيال، ٢٠١٠) إلى أن منشآت الأعمال تسعى عند تغيير الشكل القانوني لها من منشأة فردية أو شركة أشخاص لشركة مساهمة إلى خلق انطباع جيد عن أدائها المالي لإقناع المستثمرين بالإستثمار في أسهمها، بالإضافة إلى عدم وجود سعر سوقى لأسهم الشركة، فهي تحاول تأسيس سعر مرتفع لذلك السهم.

كما بينت دراسة (He et al, 2010) أن إدارة الأرباح تهدف إلى تضليل المستثمرين، حيث تعمل الإدارة إلى تعظيم الأرباح، وذلك من خلال إختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح في وقت قريب من اصدار الأسهم بهدف رفع قيمة الاسهم عند الاكتتاب.

٣/١ طرق أو أشكال عمليات إدارة الأرباح:

Income Smoothing

١/٣/١ طريقة تمهيد الدخل

أوضحت دراستي (Chen, 2013 , Dou et al, 2013) أن تمهيد الدخل يعتبر أحد أهم طرق أو أشكال إدارة الأرباح والأكثر شيوعا، حيث تهدف هذه الطريقة إلى التخفيض المتعمد من جانب إدارة منشأة الأعمال لحددة التفاوت في الأرباح المعلنة بين الفترات المالية المختلفة، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وثبات الأرباح.

وقد عرف (Belkaoui, 2000) إن تمهيد الدخل "هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة فى تقليل الانحرافات غير الطبيعية فى الدخل إلى الحد المسموح به فى ظل المبادئ المحاسبية المقبولة؟

وتلجأ إدارة المنشأة إلى وسائل تمهيد الدخل وذلك لتحقيق أهداف كثيرة مثل التأثير فى الضرائب المستحقة، إكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات، تجنب التدخل الحكومى إلا إنه من أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل هو رغبتها فى تجنب إظهار التباين فى نتائج أعمال المنشأة من فترة إلى أخرى.

Big Bath

٢/٣/١ أسلوب تخفيض الأرباح

أشارت دراسة (Rahman et al, 2013) ظهور هذا الأسلوب عندما تجد إدارة منشأة الأعمال أنها ستعلن عن نتائج أعمال سيئة لتحملها لمصروفات إضافية مرتفعة نتيجة إعادة هندسة عمليات المنشأة أو التخلص من بعض الأنشطة والعمليات الإنتاجية أو جدولة ديونها أو غيرها من الظروف، لذا قد تلجأ إلى التخلص من جميع الخسائر دفعة واحدة فى سنة واحدة وهو ما يطلق عليه طريقة Big Bath، وقد أشارت دراسة (سلامة، ٢٠١٠) إلى أن هذه الطريقة يتم تطبيقها بهدف تعزيز أرباح السنوات القادمة إما لسبب مكافآت مجلس الإدارة فى السنوات القادمة أو لإصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال فى السنوات القادمة أو ل طرح المنشأة للبيع.

٣/٣/١ سوء استخدام مبدأ الأهمية النسبية Abuse of Materiality

عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية على النحو

التالى :

"تكون المعلومات هامة (وملائمة) إذا أمكن أن يؤثر حذفها أو بيانها بشكل خاطئ على القرارات الاقتصادية لمستخدمى البيانات المالية، وقد أكدت دراستى (Chong, 2013) (Abdelghany, 2005) أن أحد المجالات التى يمكن أن تكون كأداة للتلاعب فى الأرباح من جانب محاسبين منشآت الأعمال، هو سوء تطبيق مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد التقارير المالية، فهذا المبدأ مرن ولا يتمتع بالدقة المطلوبة فى تحديد البنود التى تعتبر ذات أهمية ، بالإضافة إنه ليس لديه مدى محدد لتحديد متى يكون البند جوهرى من عدمه

وتعتبر التقارير المالية بها تحريف جوهري عندما تتضمن أخطاء تؤثر على مصداقية وعدالة تمثيل وعرض تلك التقارير، والتي يمكن أن تنتج من مخالفة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو التفسير الغير سليم لها ، أو إسقاط وحذف معلومات ضرورية.

Pump Up

٤/٣/١ تضخيم الأرباح

أكدت دراستي (إبراهيم، سماسم، ٢٠١١، 2003، Mohanram) أن بموجب هذه الطريقة يتم التلاعب في الدفاتر المحاسبية بغرض توليد أرباح قد تكون وهمية، ويتم ذلك إما من خلال تعجيل الاعتراف بتحقيق الإيراد وتسجيله قبل إكتسابه بالفعل، أو من خلال تأجيل للمصروفات التي تخص السنة برسملتها وتحميلها لعدد من السنوات القادمة بدلاً من تحميلها على أرباح السنة التي حدثت فيها، أو خفض معاشات التقاعد خاصة بالنسبة لمنشآت الأعمال التي تعمل في أسواق تشهد إرتفاع ملحوظ في الاسعار.

٥/٣/١ طريقة استخدام التقديرات المحاسبية Cookie Jar Reserves

وفقاً لأسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق، والذي يتطلب من الإدارة تحديد تقديرات لالتزامات مستقبلية معينة غير مطومة بدرجة عالية من التأكد مثل تقدير نسبة الإنجاز في العقود طويلة الأجل، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير الانخفاض في تكلفة المخزون عن صافي القيمة البيعية، تقدير العمر الانتاجي والقيمة التخريدية للأصول الثابتة، تقدير مردودات ومسموحات المبيعات) هنا تظهر الفرصة من جانب إدارة منشأة الأعمال لممارسة عمليات إدارة الأرباح من خلال استخدام طريقة احتياطات الطوارئ المستقبلية، فبموجب هذه الطريقة تركز إدارة المنشأة على التقدير المبالغ عند تكون تلك الاحتياطات في فترات الأداء المالي المرتفع ذات الربحية العالية من خلال التخفيض المتعمد لهذه الأرباح بتلك الاحتياطات المبالغ فيها، وذلك للاستفادة منها في فترات الأداء المالي المنخفض ذات الربحية المنخفضة ، وذلك بهدف تعزيز مكاسب منشأة الأعمال واستقرارها (سلامة، ٢٠١٠، 2013، Donelson).

٤/١ نماذج قياس إدارة الأرباح:

قدم الفكر المحاسبي العديد من النماذج والطرق التي يمكن استخدامها للتنبؤ بإدارة الأرباح، وذلك لقياس التلاعب في الأرباح بواسطة المديرين التنفيذيين ومن أهم هذه النماذج:

١/٤/١ نموذج الاستحقاقات الكلية Total Accruals

والذي يمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتتكون المستحقات الإجمالية من شقين، يتمثل الشق الأول في المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals والشق الثاني يتمثل في المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals.

ويقصد بالشق الأول استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة إستناداً لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية مثل (العمر الانتاجي لأصول الثابتة، أعمار الديون، توقيتات الإعراف بكل من الإيرادات والمصروفات وفقاً لمفهوم المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وغيرها).

أما الشق الثاني فيقصد به استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة من الإدارة لاستخدام الأحكام الشخصية في تطبيق أساس الاستحقاق لتحقيق مصالح محددة، أي أنه تعبر عن ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP ويمكن اعتبار أن القيمة الموجبة لقياس إدارة الأرباح المرتبطة بالشق الأول والذي يعبر عن المستحقات الاختيارية إشارة إلى وجود تأثير متعمد أو أحكام من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، والقيمة السالبة لنفس المقياس إشارة إلى وجود تأثير متعمد أو أحكام من قبل الإدارة في اتجاه خفض الأرباح (Yee, 2006) ويعتبر هذا النوع من النماذج الأكثر استخداماً لكشف عمليات إدارة الأرباح .

٢/٤/١ نموذج (Healy,1985) للاستحقاق المحاسبي

فى ظل هذا النموذج يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية باعتبارها الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية مع ربط الاستحقاقات الكلية بإجمالى الاصول فى نهاية الفترة المالية السابقة باعتبارها متغير رقابى لقياس إدارة الأرباح.

هذا النموذج يفترض أن إدارة الأرباح تتم وتحدث بشكل منتظم من فترة مالية لآخري، وأن التغير فى قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية مساوياً للصفر، معنى ذلك أن التغير فى الاستحقاقات الكلية سواء بالزيادة أو بالنقص، يرجع إلى الاستحقاقات الاختيارية وهذا يشير لوجود تلاعب من إدارة منشأة الأعمال للتأثير المتعمد على الأرباح.

ويعتبر نموذج healy من أبسط نماذج قياس إدارة الأرباح إلا أن عليه أحد القيود التى تؤثر سلباً على دقة نتائج هذا النموذج، ويتمثل هذا القيد عدم مراعاة الظروف الاقتصادية للمنشأة التى يغلب عليها التغير المستمر وعدم الاستقرار، والذى يؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، مما يجعله يتضمن قدر كبير من أخطاء القياس.

٣/٤/١ نموذج (Deangelo,1986) :

على الرغم من تشابه هذا النموذج مع نموذج Healy، إلا أن الاختلاف بينهم يكمن فى أن النموذج يقوم على قياس إدارة الأرباح عن طريق التغير فى الاستحقاقات الكلية بدلاً من الاستحقاقات الاختيارية، وذلك بافتراض أن التغير فى الاستحقاقات الكلية فى الفترة المالية السابقة والحالية مساوياً للصفر.

ويرى الباحث أن الفترة المالية السابقة التى يتم استخدامها كمقياس لإدارة الأرباح يمكن أن تحتوى على تلاعب من قبل إدارة منشأة الأعمال للتأثير المتعمد على الأرباح، هذا بالإضافة إلى افتراض ثبات واستقرار الاستحقاقات غير الاختيارية من فترة مالية لآخري، يجعل نتائج النموذج متحيزة مما يؤثر سلباً على دقة النتائج.

٤/٤/١ نموذج (Jones,1991) :

قدم Jones,1991 نموذجاً يعالج القصور فى نمونجى Healy & Deangelo، القائمين على افتراض ثبات قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية من فترة مالية لآخري.

وفقا لنموذج Jones يفترض أن المستحقات غير الاختيارية ما هي إلا التغيرات التي تحدث في الإيرادات بالإضافة إلى إستفادة المنشآت من خدمات أصولها الثابتة الملموسة.

ويرى الباحث أن عملية قياس إدارة الأرباح وفقا لهذا النموذج يفترض ضمنا بأن كافة الإيرادات تمثل الاستحقاقات غير الاختيارية، على الرغم أن هذه الإيرادات تتضمن استحقاقات إختيارية واستحقاقات غير اختيارية، بالإضافة إلى افتراض النموذج بإمكانية التحكم في الظروف الاقتصادية العامة لمنشأة الأعمال والتي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال إزالة أثر التغيرات التي تحدث في الإيرادات والأصول الثابتة من الاستحقاقات الكلية، مما قد يؤثر ذلك سلبا على دقة النتائج.

٥/٤/١ نموذج جونز المعدل The Modified Jones Model

نتيجة الانتقادات التي تعرض لها نموذج Jones، قام الباحثون (Dechow, et al, 1995) بإدخال تعديلات على نموذج Jones الأساسي من خلال تقليل الأخطاء في الاستحقاقات الاختيارية والذي أصبح معروف بنموذج جونز المعدل The Modified Jones Model ، ووفقا للنموذج المعدل تم استبعاد التغير في رصيد حساب المدينين آخر المدة من التغير في الإيرادات على إفتراض أن هناك إمكانية التلاعب في توقيت الاعتراف بالمبيعات الآجلة.

معنى ذلك أن النموذج المعدل افترض أن كافة التغيرات في المبيعات الآجلة، والتي تنتج عنها تغيرات مماثلة في الإيرادات في الفترة المالية الحالية ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح على أساس أن إدارة الأرباح تقوم من خلال المرونة المتاحة في الاعتراف بالإيرادات في المبيعات الآجلة بسهولة مما لو تمت من خلال المبيعات النقدية وتجدر الإشارة إلى أن النموذج بصورته المعدلة يتطلب توفير القوائم المالية عن فترتين ماليتين متتاليتين.

٦/٤/١ نموذج دي شو وسلون (Dechow, et al, 1995)

والذي أطلق عليه نموذج الصناعة The industry Model حيث يفترض هذا النموذج عدم ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية، وأن قيمتها تتغير من فترة مالية لأخرى، كما أن منشآت الأعمال التي تنتمي لنفس الصناعة يكون لديها نفس مصادر التغير في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية، أي إنها موحدة على مستوى القطاع أو صناعة محددة.

ويمكن استنتاج المستحقات الاختيارية والتي تعبر عن المبالغة بالزيادة أو التخفيض المتعمد في الأرباح من قبل الإدارة لأى منشأة فى أى سنة بالفرق بين المستحقات الإجمالية للمنشأة فى السنة والمستحقات غير الاختيارية للمنشأة فى تلك السنة.

ويرى الباحث أن تجاهل النموذج لإمكانية حدوث تغيرات كبيرة فى الاستحقاقات غير الاختيارية استجابة للظروف الاقتصادية العادية لمنشآت الأعمال داخل الصناعة، قد لا تعكس كافة الاستحقاقات الإختيارية التى تعبر عن إدارة الأرباح داخل المنشأة، مما يؤثر ذلك سلباً على دقة نتائج هذا النموذج.

٧/٤/١ نموذج ميللر:

كما قد الفكر المحاسبى نموذج ميللر (Miller, 2009) والذي استخدم كمقياس لإدارة الأرباح من خلال العلاقة بين الاستحقاقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال التغير فى رأس المال العامل، حيث تعتبر بنوده من أكثر العناصر خضوعاً لتلاعب من جانب المديرين التنفيذيين وبين صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتي تعتبر بنودها أقل العناصر تعرضاً لعمليات إدارة الأرباح، ويعتبر نموذج Miller من أحد المؤشرات الجيدة لقياس جودة الأرباح.

وتوضح هذه النسبة أثر الاستحقاقات الاختيارية قصيرة الأجل وليست الاستحقاقات الكلية، وكلما زاد معامل الاختلاف فى هذه النسبة كلما زاد احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وكلما اقترب الناتج من الصفر، كلما دل ذلك على عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح.

٨/٤/١ طريقة التوزيعات التكرارية للأرباح:

والتي تركز على تحليل توزيعات الأرباح من خلال التركيز على شكل التوزيع التكرارى للأرباح الموزعة، ومنشآت الأعمال التى تختلف فيها التوزيعات عن التوزيع التكرارى بشكل كبير، فإنه يتوقع أن يكون فيها ممارسات لإدارة الأرباح بشكل كبير، إلا أن هذا النوع من النماذج لا يهتم بتقدير الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية الاختيارية وغير الاختيارية (Lin & Hwang, 2010).

٢ - معايير فعالية أداء لجنة المراجعة:

أدت الممارسات السلبية لعمليات إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين ببعض منشآت الأعمال إلى حدوث العديد من حالات التعثر والانهيارات والفضائح المالية لكبرى الشركات المساهمة فى الأسواق المالية فى الدول المتقدمة (Sultana & Mitchel, 2011 Kangarluei et al, 2011) ولذلك اعتمدت الكثير من الدول على آليات الحوكمة كأداة للحد من عمليات إدارة الأرباح ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية (Lara et al,2007, Aberhathy, 2010; Hamdan,2012).

وتعد لجان المراجعة أحد آليات حوكمة الشركات التى زاد الاهتمام بها فى بداية القرن العشرين فى أعقاب تلك الإضطرابات والإنهيارات والأزمات التى شهدها العالم، وتزايد حالات عمليات إدارة الأرباح (Kerstein & Kozherg,2013))، وقد إتفقت العديد من المنظمات والهيئات العالمية والمهنية وأسواق الأوراق المالية فى أغلب بلدان العالم على أهمية وضرورة تحديد المعايير الواجب توافرها فى تلك اللجان بحيث تتفاعل مع بعضها البعض بالشكل الذى يؤدي لتحقيق أعلى مستويات الفعالية لأداءها، مع تعظيم المنفعة المتوقعة منها وتحسين الدور الإشرافى والرقابى على منشآت الأعمال، ومن ثم الحد من عمليات إدارة الأرباح فى المستقبل.

ويرى الباحث أن أهم معايير فعالية أداء لجان المراجعة على النحو التالى:

١/٢ استقلال لجنة المراجعة:

يعتبر معيار استقلال لجنة المراجعة من أهم المعايير التى تتوقف عليها أداء لجان المراجعة وقدرتها على القيام بدورها الإشرافى والرقابى على منشآت الأعمال، وقد أكد دليل عمل لجان المراجعة (وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى، ٢٠٠٨) أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تعتبر حجر الزاوية لتحقيق فعالية أداء تلك اللجنة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بمنشأة الأعمال، وعند إتخاذ القرارات الهامة.

وقد عرف دليل عمل لجان المراجعة العضو المستقل "إنه ذلك العضو الذى يكون مستقلا عن الإدارة" فلا يجوز أن يكون من كبار المساهمين أو من كبار العملاء أو الموردين، كما أكدت الدراسات (Al-matari et al, 2012, Audit Committee

(Institute, 2009)، على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين فقط الذين ليس لديهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على حكمهم وعلى إتخاذ قراراتهم، وأن يكون لديهم القدرة على التقييم والحكم بشكل موضوعي ومستقل عن إدارة منشآت الأعمال، ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة في تنفيذ مسؤولياتها، يجب على المدير الغير تنفيذي (المستقل) ان يتمتع بالخصائص الآتية:

- أن لا يكون من المساهمين الذين لديهم نسبة كبيرة في الشركة.
- أن لا يكون مستشارا أو موظفا في الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- أن لا يكون من الموردين أو العملاء للشركة أو الشركات التابعة لها.
- أن لا يحصل على مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل العمل الإداري في مجلس الإدارة.
- لا يكون مديرا تنفيذيا في إحدى الشركات التي تربطها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة.
- لا يكون أحد أقاربه موظفا تنفيذيا داخل الشركة أو إحدى شركاتها التابعة.

٢. يستطيع الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

٣. أن يكون لديه الوقت وطاقة كافية لأداء مسؤولياته.

٤. أن يكون لديه فعالية الاتصال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع غيره من المديرين الغير تنفيذيين.

٥. أن يكون لديه علم تام بالمخاطر التي تواجه الشركة.

٦. أن يكون قادر على فهم المبادئ التي تركز عليها عملية إعداد القوائم المالية.

٢/٢ حجم لجنة المراجعة :

يختلف متطلبات كل دولة بالنسبة لعدد المديرين المستقلين في لجنة المراجعة،

فعلى سبيل المثال فمن متطلبات القانون الأمريكي.

واللجنة الأمريكية (BRC) Oxely, Act Blue Ribbon Committee أن يكون

جميع الأعضاء مستقلين في لجنة المراجعة وأن أساس هذا الشرط هو ضمان رقابة فعالة للسياسات والنظم المحاسبية ، بحيث يتم توفير معلومات موثوقة غير متحيزة للمستثمرين

(Salleh & Jennys, 2012; Rahmat et al, 2012) أن يكون أغلب الأعضاء مستقلين بينما من متطلبات دليل حوكمة الشركات فى ماليزيا Malaysia Code on Corporate Governance, Adelopo, 2012 بينما أوصى دليل عمل لجان المراجعة بمصر (وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصرى ، ٢٠٠٨) بأنه يجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة. وقد أشار (Salehi et al 2012) بأنها لجنة تتكون من ثلاث إلى خمسة أعضاء من المديرين الغير تنفيذيين لمجلس الإدارة وأحيانا يصلوا إلى سبعة أعضاء. أيضا عرفت البورصة المصرية (قواعد القيد والشطب ، ٢٠١٤) أن لجنة المراجعة، لجنة منبقة من أعضاء مجلس الإدارة، ويجب أن لا يقل أعضائها الغير تنفيذيين عن ثلاثة أعضاء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى مجال عمل الشركة، وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كافي منهم، يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوى الخبرة من خارج الشركة.

وقد أشارت العديد من الدراسات (Rashid et al, 2013: Aldamen et al, 2012) إلى أن العديد من الهيئات والمنظمات العالمية والمهنية المتخصصة، اتفقت أغلبها أن الحجم الأمثل للجان المراجعة يتراوح بين ثلاثة إلى خمس أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة لضمان استقلالية اللجنة .

وهذا ما أكدته دراسة (Najjar, 2011) إلى وجود علاقة طردية بين حجم لجنة المراجعة واستقلال لجنة المراجعة، حيث تعتبر لجنة المراجعة أداة للرقابة الداخلية، وبالتالي تتعرض لجنة المراجعة للمسئولية القانونية إذا احتوت القوائم المالية على أخطاء جوهرية، ومن ثم كلما زاد حجم لجنة المراجعة أدى ذلك إلى توفير موارد أكبر لتحسين جودة القوائم المالية، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة الطلب على استقلال لجنة المراجعة.

ويرى الباحث أن حجم لجنة المراجعة، قد يختلف من شركة إلى أخرى وفقا لاحتياجات كل شركة وحجم المسئوليات المستندة إلى هذه اللجنة.

٣/٢ عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة :

تعتبر دورية اجتماعات لجان المراجعة خلال السنة المالية مؤشرا هاما على توجيه الاهتمام الكافى وقدرة تلك اللجان على القيام بالعديد من مسئولياتها المنوطة لها بكفاءة

وفاعلية، أى بمعنى أن عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة تمثل معيارا هاما فى تدعيم فعالية أدائها، وفى العديد من التقارير واللجان العلمية والمهنية المتخصصة، اهتمت بإصدار توصيات خاصة بتحديد العدد الأمثل لاجتماعات لجنة المراجعة Yasin & Barua et al, 2012: Nelson, 2012 .

فقد أوصى تقرير سميث Smith Report فى بريطانيا، أن العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات خلال السنة المالية.

كما أوضحت لجنة الشريط الأزرق الأمريكية Blue Reibbon Committee بأن تجتمع لجنة المراجعة أربع مرات سنويا على الأقل، على أن تستم الاجتماعات مع المسؤولين عن إعداد ومراجعة التقارير المالية، كما أوصت لجنة تريد وارى Tredway Committee بالولايات المتحدة الأمريكية بأن اجتماعات لجنة المراجعة يجب أن تكون على أساس ربع سنوى مع مراعاة حضور كلا من المراجع الداخلى والخارجى، أما فى مصر فقد حدد دليل عمل لجان المراجعة (وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى ٢٠٠٨) أن تعقد لجنة المراجعة أربعة اجتماعات على الأقل فى السنة، على أن يكون أغلبية أعضائها مستقلين حاضرين الاجتماع وللجنة الحرية فى عقد اجتماعات خاصة كلما لزم الأمر.

٤/٢ الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة :

اتفقت العديد من الدراسات Rickling,2014, Badolato et al,2013, (Ferreire,2008) على أهمية توافر معيار الخبرة العلمية لأعضاء لجان المراجعة، والتي تعتبر معيارا هاما فى تدعيم فعالية أداء تلك اللجان، إذ أن كبر حجم منشآت الأعمال وتعقد أنشطتها وهيكل رأس مالها إلى جانب تعقد الأدوات المالية الحالية، وظهور صناعات جديدة والتطبيق الابداعى للمعايير المحاسبية، أدى ذلك إلى تعزيز أهمية توافر الخبرة المحاسبية والمالية الكافية لأعضاء لجان المراجعة، والتي تمكنهم من فحص وتقييم نظم الرقابة والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، فضلا عن القدرة على فهم وإعداد وتحليل التقارير المالية وغيرها من الأمور المتعلقة بمجالى المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية.

وقد حدد القانون الأمريكي ساربينز وكسلي (Sarbanes-Oxley Act (SOX) المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة لكي يتصف بأنه الخبير المحاسبي والمالى (Hundal, 2013) وهى :

- أن يكون مراجع خارجى أو محاسب سابق، أو حاصل على شهادة علمية فى مجال المحاسبة والمراجعة.
- أن يكون على دراية كافية بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- أن يكون على دراية بكيفية إعداد ومراجعة وتحليل التقارير المالية.
- أن يكون قادراً على الفهم الواضح لإجراءات عملية المراجعة التى يقوم بها المراجع الخارجى.
- أن يكون قادراً على معرفة والمأم طبيعة مسئوليات ومجالات أداء لجنة المراجعة.

وهذا ما أكدته دليل عمل لجان المراجعة (وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصرى ٢٠٠٨) بأنه يجب أن يكون هناك عضواً واحداً على الأقل بلجنة المراجعة من أصحاب الخبرة المحاسبية والمالية.

٣ - معايير فعالية أداء مجلس الإدارة:

نظراً للتطورات الصناعية التى حدثت فى الأونة الأخيرة، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات، بالإضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة، أدى ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالجهات التى تتولى الإشراف والرقابة على المديرين من قبل حملة الأسهم وذلك طبقاً لنظرية الوكالة.

ويعتبر مجلس الإدارة من أهم الجهات التى تتولى هذه المهمة لأنه يعد بمثابة الهيئة العليا التى تحكم وتدير الشركة، فهو المسئول عن مراقبة ومتابعة وتنفيذ أهدافها كما حددتها الجمعية العامة للمساهمين كما يمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة وممارساتها الإنتهازية، إلا ان مجلس الإدارة بالشركات تعرض لإنتقادات بشكل كبير فى الأونة الأخيرة بسبب انخفاض ثروة المساهمين وفشل الشركات Corporate Failure الكبرى مثل شركة انرون وشركة ورلود كوم، وكان من الأسباب المعلنة عن الفشل هو عدم وجود وظائف للرقابة الفعالة، وتخلى المجلس عن السيطرة على مديرى

الشركات الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، بالإضافة إلى تقصير المجلس فى مساعلته المديرين أمام أصحاب المصالح.

ونتيجة لذلك فقد أكدت جميع أدلة حوكمة الشركات حول العالم ومن بينها دليل الحوكمة المصرى (دليل قواعد معايير حوكمة الشركات، ٢٠١١) لقيام مجلس الإدارة بالمهام المنوطة له من (وضع استراتيجية وخطط الشركة، ومراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية بما يحقق أهداف الشركة، وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح السارية، وتشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتحديد إختصاصاتها، وإعداد تقريرها سنويا للعرض على المساهمين تشمل بوجه خاص على نظرة شاملة عن أعمال الشركة وبمركزها المالى والنظرة المستقبلية للشركة خلال العام القادم، وأنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة ومدى الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات) لابد من توافر مجموعة من المعايير الأساسية، بالشكل الذى يؤدى لمجلس الإدارة التى تتفاعل مع بعضها لتحقيق أعلى مستوى فعالية لأداء المجلس ومن هذه المعايير، حجم المجلس إزدواجية المدير التنفيذي، وعدد مرات إجتماع مجلس الإدارة، وثقافة المجلس، استقلال أعضاء المجلس، وتنوع المجلس (نكر ، أنثى) (Uadiale,2010).

وسيتناول الباحث أهم المعايير فعالية أداء مجلس الإدارة على النحو التالى:

١/٣ حجم مجلس الإدارة :

يعتبر حجم مجلس الإدارة من أهم العوامل التى تؤثر على أداء الشركات، ولكن لم تتفق الدراسات المحاسبية على الحجم المثالى لمجلس الإدارة، حيث يختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمجموعة من العوامل منها، نوع الشركة، وحجم الاصول، وثقافة المجلس (Fauazi & Locke, 2012).

وقد أشارت دراسة (Mohammed Ziaul, et al, 2013) إلى أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يتراوح ما بين (٨ - ١٠) أعضاء، ويرتبط بعلاقة موجبة مع أداء الشركة، بينما أشار (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى مصر، الصادر فى فبراير ٢٠١١ فى مركز المديرين المصرى بوزارة الاستثمار) بأنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحد الأقصى.

وقد يلعب حجم مجلس الإدارة دوراً هاماً في زيادة قدرة المجلس في الرقابة والإشراف على المديرين، حيث أشارت دراسة (Gandia, 2008) أن حجم المجلس قد يؤدي إلى زيادة الإفصاح، حيث أن مستويات مرتفعة من الإفصاح يعطى انطباعاً إيجابياً لمتخذي القرار عن أعضاء المجلس، كما أن نظرية الوكالة ونظرية تخصيص الموارد تدعم الافتراض بأن كبر حجم مجلس الإدارة يعطى قيمة أكبر للشركة، حيث تشير نظرية الوكالة أن كبر حجم المجلس يكون معادلاً لزيادة فعالية الرقابة على الإدارة من خلال الحد من سيطرة المدير التنفيذي على المجلس، وبالتالي زيادة أداء الشركة، كما تشير نظرية تخصيص الموارد أن المنظمات تزيد من حجم المجلس من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من توفير الموارد للمنظمة (Fauzi & Locke, 2012).

ويؤدي زيادة حجم مجلس الإدارة بالاستفادة من تنوع وجهات نظر الأعضاء والاستفادة من تنوع الخبرات ومعرفة أعضاء مجلس الإدارة.

وعلى الرغم من أن قدرة المجلس على الرقابة والسيطرة تزيد مع وجود عدد كبير من أعضاء المجلس، إلا أن هذه الميزة غير موجودة في حالة ضعف وصعوبة الاتصالات، وبالتالي صعوبة إتخاذ القرار، والتكلفة الإضافية الناتجة عن عدم كفاءة متخذي القرار، والتي تكون عادة مرتبطة بارتفاع عدد أعضاء المجلس، ومن ثم فإن صغر حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى تعزيز الاتصال، والترابط، والتنسيق والتي تجعل الرقابة أكثر فعالية.

ويرى الباحث أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يرتبط بنوع النشاط فقد يكون الحجم الكبير أداة رقابة فعالة على سلوك الإدارة، والحد من تصرفاتها الانتهازية، وكذلك الحد من ممارسة عمليات إدارة الأرباح، في حين أن الحجم الصغير قد يكون أفضل لسهولة إتخاذ القرار.

٢/٣ استقلال أعضاء مجلس الإدارة:

يتوقف على نسبة الأعضاء غير التنفيذيين (الخارجيين) إلى الأعضاء التنفيذيين (الداخليين) بالمجلس ويساعد استقلال أعضاء المجلس على تعزيز المجلس كألية لحوكمة الشركات كمراقبين لسلوك وتصرفات الإدارة ولتخفيف الانتهازية الإدارية، والحد من

تضارب المصالح بين المديرين والإدارة العليا والمساهمين وتأكيدهم على أهمية تبنى السياسات المحاسبية الملائمة لضمان حماية حقوق المساهمين وتحسين أداء الشركة.

وقد أكدت دراسة (Renee B et al, 2009) وجود علاقة إيجابية بين أداء الشركة ومجلس الإدارة الفعال الذي يتسم أداءه بالاستقلالية والاحتراف، بالإضافة إلى ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يسعون إلى الحفاظ على سمعتهم وتعزيزها من خلال زيادة فعالية الرقابة على الشركات التي يعملون ضمن مجلس إدارتها.

كما أكدت دراسة (Jaggi et al, 2009) إلى أن استقلالية مجلس إدارة الشركات في هونج كونج توفر رقابة فعالة على عمليات إدارة الأرباح، كما أشارت إلى أنه على الرغم من الاختلافات في البيئات المؤسسية فإن استقلالية مجلس الإدارة تكون هامة لضمان تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية.

وأكدت هذه النتيجة دراسة (Metawee, 2013) حيث وجدت علاقة عكسية جوهرية بين عمليات إدارة الأرباح واستقلال مجلس الإدارة وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

ويرى الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة من الآليات الهامة للحد من عمليات إدارة الأرباح، والتلاعب في التقارير المالية، إلا أن (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر الصادر ٢٠١١) لم يحدد الشروط اللازمة لتوافر الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة، والتي من أهمها توفر النزاهة والخبرة والمهارة ذات الصلة بالإضافة إلى عدم وجود أى علاقة مالية بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (المستقلين) والشركة القابضة والتابعة والشقيقة أو الزميلة.

٣/٣ ازدواجية دور المدير التنفيذي Duality Role:

تعنى أن يتولى نفس الشخص دور المدير التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة، ومن ثم قد يؤدي هذا الدور المزدوج إلى تخفيض قدرة المجلس من السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال وسليم، وهذا ما أكدته دراسة (خليل، ٢٠١٠) على أن الجمع بين المنصبين قد يؤدي إلى ضعف فعالية المجلس في أداء وظيفته وتعرضه للشبهة بسبب أن المدير التنفيذي الأول (الذي يجمع بين المنصبين) سيكون قادراً على التحكم في مقابلات

المجلس، واختيار بنود جدول الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تزايد ممارسات (عمليات إدارة الأرباح).

كما وجدت دراسة (Krishnan & Visvanathan, 2008) أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول تعد مؤشرا لعدم جدوى الحوكمة والتي يمكن أن يؤدي إلى مستوى أدنى من الإفصاح (Hassan, 2013).

كما أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تخلق إطارا هيكليا يقضى بالسماح للمديرين التنفيذيين بخدمة مصالحهم الذاتية والمشاركة في السلوكيات الانتهازية في إدارة استراتيجية الشركة، وذلك للأسباب الآتية (Kim et al, 2009):

١. ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى عدم توازن القوى بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة، والتي من المحتمل أن تقيد فعالية المجلس في مراقبة الأعمال والمبادرات الإدارية، كما أن الإطار الهيكلي لازدواجية دور المدير التنفيذي يكون فيه المدير التنفيذي لديه السلطة الشرعية في كل من فريق الإدارة العليا ومجلس الإدارة، مما يزيد من تأثيره في عمليات بناء توافق الآراء، ومن ثم فإن المدير التنفيذي الذي لديه السلطة الهرمية الرسمية في وظائف المجلس الرقابية يمنح إطارا هيكليا لإتخاذ مبادرات إدارية قد تتحرف عن مصالح المساهمين.

٢. ازدواجية دور المدير التنفيذي تزيد من عدم تماثل المعلومات بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة، والتي قد تكون المصدر الرئيس لمشاكل الوكالة، ومن المفترض أن المديرين التنفيذيين لديهم معرفة فائقة لا مثيل لها فيما يتعلق بالصناعة والظروف الداخلية للشركة، ونتيجة لذلك يمكن للمديرين التنفيذيين أصحاب الدور المزدوج الاستفادة من عدم تماثل المعلومات في التأثير على عمليات إتخاذ قرار المجلس، هذا الإطار الهيكلي قد يؤدي إلى مزيد من انخفاض قدرة المجلس على الرصد الفعال ورقابة المبادرات الإدارية التي لا تخدم مساهمي الشركة، وهكذا فإن الجمع بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يضعف فعالية المجلس في مراقبة وفعالية وظائف الإدارة وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة، ومن ثم فإن فعالية المجلس في السيطرة على الانتهازية الإدارية في إدارة استراتيجية الشركة تكون أكثر تقلصا.

وقامت دراسة (Bliss, 2011) باختبار ما إذا كانت ازدواجية دور المدير التنفيذي

تؤثر على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والطلب على عمليات مراجعة ذات جودة

مرتفعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات العامة الاسترالية للسنة المالية المنتهية فى عام ٢٠٠٣، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة استقلالية مجلس الإدارة تؤدي إلى المطالبة بعمليات مراجعة ذات جودة اعلى، ومع ذلك فإن هذه العلاقة توجد فقط فى الشركات التى ليس بها ازدواجية دور المدير التنفيذى، حيث أن ازدواجية دور التنفيذى تقيد من استقلالية مجلس الإدارة.

كما تناولت دراسة (Nosheen & Chonglertham, 2013) العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذى وجود الإفصاح بالتطبيق على اقتصاد ناشئ فى باكستان، وقد توصلت الدراسة إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذى يرتبط سلبيا بجودة الإفصاح، كما توصلت دراسة (Ajibolade & Uwuigbe, 2013) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى والإفصاح البيئى والاجتماعى للشركة، وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات المسجلة فى البورصة النيجرية. كما دعمت دراسة (Ramli et al, 2013) أهمية الفصل بين وظائف المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة، حيث توصلت إلى إن ازدواجية دور المدير التنفيذى تعمل على انخفاض جودة الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمديرين، وذلك بالتطبيق على أكبر ١٠٠ شركة فى ماليزيا من حيث القيم السوقية خلال عام ٢٠١١.

ويرى الباحث أن ازدواجية دور المدير التنفيذى الاوّل يؤدي إلى سلوك إدارى أكثر انتهازية، ويرجع ذلك إلى انخفاض فعالية مجلس الإدارة فى المراقبة على المديرين التنفيذيين نظراً لعدم الفصل بين تنفيذ القرار والمراقبة على عملية التنفيذ، ومن ثم فإن الفصل بين وظائف المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابى والإشرافى لمجلس الإدارة فى متابعة أعمال الإدارة التنفيذية خاصة المؤثرة على الأداء المالى والاقتصادى للشركة، وبالتالي الحد من عمليات إدارة الارباح بالإضافة إلى التأثير الإيجابى على محتوى المعلومات ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

٤/٣ عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة:

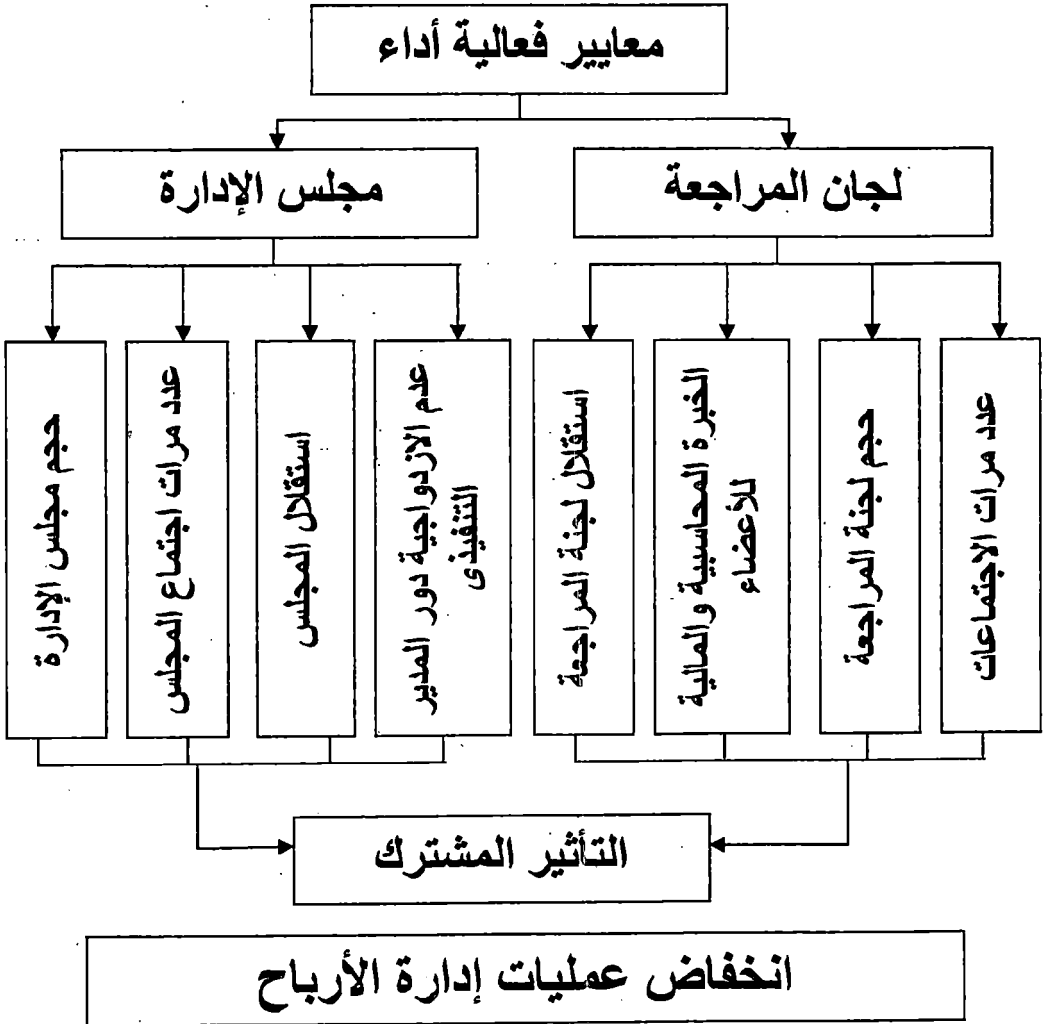
وهو يمثل عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام المالى ويعتبر مؤشراً هاماً على توجيه الاهتمام الكافى وقدرة المجلس على القيام بأداء مهامه بشكل كفاء وفعال، بمعنى أنه يرتبط إيجابياً بجودة الأداء وتطبيق الشركة لسياسات محاسبية متحفظة

الحد من عمليات إدارة الأرباح (Philip Brown et al, 2011)، وقد أكدت ذلك دراسة (Garcia-Sanchez et al, 2012) إلى أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان المجلس أكثر فعالية في أداء واجباته ووفقاً لمصلحة المساهمين، وزيادة الأداء التشغيلي للشركة وتوفير الرقابة على أداء إدارة الشركة بالإضافة لزيادة جودة المعلومات التي يستخدمها أصحاب المصالح في إتخاذ قراراتهم.

٤ - دراسة تحليلية لمعايير فعالية أداء كل من لجان المراجعة مجلس الإدارة وعلاقتها بعمليات إدارة الأرباح:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظرية للبحث، يرى الباحث أن لجان المراجعة ومجالس الإدارات يمكن أن يلعباً دوراً جوهرياً مشتركاً في الحد من عمليات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تحقيق أعلى مستويات الفعالية لأداء تلك اللجان وتلك المجالس، وذلك من خلال ما يتسم كلا منهما بمجموعة مجتمعة من المعايير المتكاملة مع بعضها، والتي تمكنهما من أداء العديد من المجالات بشكل كفاء وفعال، بحيث تساهم نتائج التنفيذ إيجابياً في زيادة الثقة في جودة التقارير المالية خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة، إلى جانب رفع كفاءة نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك رفع كفاءة نظم إدارة المخاطر، وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة العليا، مما ينعكس ذلك على الحد من عمليات إدارة الأرباح. ويمكن للباحث تناول التأثير المشترك المتوقع لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح، من خلال الشكل [1].

التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كلا من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة
على عمليات إدارة الأرباح



القسم الثالث الدراسة التطبيقية

١ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح.

٢ مجتمع الدراسة

جميع الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

٣ عينة الدراسة

اشتملت عية الدراسة على بيانات ٢٧ شركة من الشركات المساهمة المصرية والمدرجة في البورصة المصرية في كافة قطاعات الأنشطة المختلفة باستثناء قطاعي البنوك والخدمات المالية والتأمين نظراً لطبيعتهم الخاصة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥.

٤ متغيرات الدراسة

فيما يلي المتغيرات المستخدمة في الدراسة وطريقة حسابها:

$$١/٤ \text{ المتغير التابع } Y :$$

قياس إدارة الأرباح (نسبة ميلر) كالتالي:

$$\text{Ratio1} = \Delta WC_{i,t} / OCF_{i,t} \quad (1)$$

$\Delta WC_{i,t}$... التغير في رأس المال العامل من الفترة السابقة وحتى الفترة الحالية.

$OCF_{i,t}$... صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في الفترة الحالية.

$$\text{Ratio2} = \Delta WC_{i,t-1} / OCF_{i,t-1} \quad (2)$$

$\Delta WC_{i,t-1}$... التغير في رأس المال العامل من الفترة قبل السابقة وحتى الفترة السابقة.

$OCF_{i,t-1}$... صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في الفترة السابقة.

$$\text{MR} = (\text{Ratio1} - \text{Ratio2}) \quad (3)$$

$MR_{1,t}$... نسبة ميللر وهى تمثل نسبة عمليات إدارة الأرباح فى الفترة الحالية.

القيمة صفر، تشير إلى عدم وجود ممارسات إدارة أرباح بالشركة.

قيمة موجبة، تشير إلى وجود ممارسات إدارة أرباح لأعلى.

قيمة سالبة، وجود ممارسات إدارة أرباح لأسفل.

٢/٤ المتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول التالي المتغيرات المستقلة المستخدمة فى الدراسة وطريقة حسابها:

جدول رقم (١) المتغيرات المستقلة المستخدمة فى الدراسة وطريقة حسابها

رمز المتغير	اسم المتغير	طريقة الحساب
معايير لجنة المراجعة:		
X1_1	استقلال لجنة المراجعة	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين الى إجمالي عدد الأعضاء).
X1_2	الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة	نسبة إجمالي عدد الأعضاء حاملي مؤهلا علميا فى المحاسبة أو الإدارة المالية الى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.
X1_3	حجم لجنة المراجعة	إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.
X1_4	عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة	عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.
معايير مجلس الإدارة:		
X2_1	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة.
X2_2	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	عدد مرات اجتماع المجلس.
X2_3	استقلال مجلس الإدارة	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين الى إجمالي عدد الأعضاء)
X2_4	ازدواجية دور المدير التنفيذي	متغير وهمى يأخذ (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي أو (صفر) بخلاف ذلك.

5 التحليلات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والاستعانة بالأساليب التالية:

● **تحليل الارتباط والانحدار البسيط Correlation Simple Regression**: يستخدم تحليل الارتباط Correlation لدراسة معنوية ودرجة واتجاه العلاقة بين متغيرين، كما يستخدم تحليل الانحدار البسيط لدراسة تأثير متغير مستقل Independent Variable على متغير تابع Dependent Variable، ويستخدم لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة، كل متغير على حدة.

● **تحليل الانحدار المتعدد Regression Multiple**: ويستخدم لدراسة تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبناء نموذج إحصائي يوضح تلك العلاقة، ولكن يؤخذ على إدخال كل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار وجود بعض المتغيرات قد تكون غير معنوية التأثير، أو بينها علاقات خطية Multicollinearity.

● **تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression**: وذلك ببناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، ويتميز أسلوب الانحدار المتدرج بأنه يكتفى بالمتغيرات المعنوية فقط أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، حيث أنه يقوم بإدخال المتغيرات (متغير في كل خطوة) حسب قوة التأثير، كما أنه يضمن استقلالية العوامل المفسرة الداخلة في النموذج، أي أنه يعالج مشكلة الأزواج الخطي Multicollinearity.

ويستخدم في تحليل الانحدار الأساليب التالية:

● **معامل التحديد R^2** : هو مربع معامل الارتباط ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل، أي يبين مدى دقة خط الانحدار في تقدير المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل.

● **اختبار (F test):** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA): ويختبر معنوية نموذج الانحدار بأكمله، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية النموذج.

• اختبار (T test): وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعلمة الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.

• اختبار T لعينتين مستقلتين **T test independent Samples**: ويستخدم لدراسة تأثير متغير مستقل ثنائي Binary أي يأخذ إحدى قيمتين (في الغالب صفر أو واحد) على متغير تابع كمي، ويستخدم لدراسة تأثير ازدواجية دور المدير التنفيذي على إدارة الأرباح.

6 التحليل الإحصائي واختبار فرض البحث:

لاختبار فرض الدراسة تم اختبار أثر معايير فعالية أداء لجنة المراجعة، وفعالية أداء مجلس الإدارة، وجاءت النتائج كما يلي:

1/6 تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط:

1/1/6 أثر معايير فعالية أداء لجان المراجعة على إدارة الأرباح:

تشمل معايير فعالية أداء لجان المراجعة: استقلالية لجان المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وفيما يلي تحديد أثر تلك المتغيرات على المتغير التابع إدارة الأرباح:

1/1/1/6 أثر استقلالية لجان المراجعة X1_1 على إدارة الأرباح Y:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر استقلالية لجان المراجعة X1_1 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X1_1 استقلالية لجنة المراجعة"							
R2	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.544	0.738	0.000	94.229	0.000	3.845	12.019	α
				0.000	-9.907	-10.415	β

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.738 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن استقلالية لجنة المراجعة تؤثر سلباً على إدارة الأرباح.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = \epsilon + 10.415 \cdot X_1 - 12.019$$

اختبار معنوية النموذج:

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F=94.229) بمستوى معنوية (0.000) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (0.01)، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاستقلالية لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (54.4%) وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة (54.4%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح تشرحها استقلالية لجنة المراجعة.

اختبار معنوية المتغير المستقل:

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت (-9.907) بمستوى معنوية 0.000 مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية 0.01، كما يتضح من قيمة (β = -10.415) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة استقلالية لجنة المراجعة بنسبة (1%) يتبعها نقص في إدارة الأرباح بنسبة (10.415%).

2/1/1/6 أثر الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة 2_X1 على إدارة الأرباح Y:
 بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation
 لتحديد أثر الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة 2_X1 على إدارة الأرباح Y
 جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X1_2 الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.632	0.795	0.000	135.877	0.559	0.587	1.496	α
				0.000	11.657	3.965-	β

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.795 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة تؤثر سلباً على إدارة الأرباح.
 - بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$\epsilon + 2_1X * 3.965 - 1.496 = Y$$

اختبار معنوية النموذج:

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F=135.877) بمستوى معنوية (0.000) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (0.01)، أي وجود تأثير ذي دلالة معنوية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (63.2%) وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة (63.2%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح تشرحها الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة.

اختبار معنوية المتغير المستقل:

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت (11.657) بمستوى معنوية 0.000 مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية 0.01، كما يتضح من قيمة ($\beta = -3.965$) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة بنسبة (1%) يتبعها نقص في إدارة الأرباح بنسبة (3.965%).

3/1/1/6 أثر حجم لجنة المراجعة X1_3 على إدارة الأرباح Y:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر حجم لجنة المراجعة X1_3 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X1_3 حجم لجنة المراجعة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.022	0.148	0.188	1.762	0.592	0.538-	2.330-	α
				0.188	1.328	1.607	β

يتضح من الجدول ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار البسيط عدم معنوية العلاقة بين حجم لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة ($F=1.762$) بمستوى معنوية 0.188، مما يدل على عدم معنويتها، أي عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

4/1/1/6 أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة X1_4 على إدارة الأرباح Y:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة X1_4 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "4_X1 عدد اجتماعات لجنة المراجعة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.006	0.074	0.509	0.440	0.065	1.870	4.787	α
				0.509	0.663-	0.315-	β

يتضح من الجدول ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار البسيط عدم معنوية العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة (F=0.440) بمستوى معنوية 0.509، مما يدل على عدم معنويتها، أي عدم وجود تأثير لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

مما سبق نخلص إلى وجود تأثير لمعايير فاعلية أداء لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، حيث ثبت وجود تأثير سلبي ذي دلالة معنوية لكل من استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، في حين لم يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة.

2/1/6 أثر معايير فعالية أداء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح:

تشمل معايير فعالية أداء مجلس الإدارة: حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، وفيما يلي تحديد أثر تلك المتغيرات على المتغير التابع إدارة الأرباح.

1/2/1/6 أثر حجم مجلس الإدارة X2_1 على إدارة الأرباح Y:

يُجرى تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر حجم مجلس الإدارة X2_1 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X2_1 حجم مجلس الإدارة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.003	0.051	0.653	0.204	0.148	1.462	4.572	α
				0.653	0.452-	0.157-	β

يتضح من الجدول ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار البسيط عدم معنوية العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة ($F=0.204$) بمستوى معنوية 0.653، مما يدل على عدم معنويتها، أي عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

2/2/1/6 أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة X2_2 على إدارة الأرباح Y:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة X2_2 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X2_2 عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.013	0.115	0.308	1.015	0.025	2.321	5.230	α
				1.025-	1.025-	0.279-	β

يتضح من الجدول ما يلي:

أظهرت نتائج الانحدار البسيط عدم معنوية العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة ($F=1.015$) بمستوى معنوية 0.308، مما يدل على عدم معنويتها، أي عدم وجود تأثير لعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

3/2/1/6 أثر استقلال مجلس الإدارة X2_3 على إدارة الأرباح Y:

بإجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط Simple Regression & Correlation لتحديد أثر استقلال مجلس الإدارة X2_3 على إدارة الأرباح Y جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط

المتغير التابع Y "إدارة الأرباح"							
المتغير المستقل "X2_3 استقلال مجلس الإدارة"							
R ²	R	Sig	F	.Sig	اختبار T	المعاملات	
0.546	0.739	0.000	95.032	0.913	0.110	0.533	α
				0.000	9.748	4.859-	β

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.739 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر سلباً على إدارة الأرباح.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = \epsilon + 3_2X * 4.859 + 0.533$$

اختبار معنوية النموذج:

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (F=95.032) بمستوى معنوية (0.000) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (0.01)، أي وجود تأثير ذي دلالة لاستقلال مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (54.6%) وذلك من خلال قيمة R²، أي أن نسبة (63.2%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح تشرحها استقلال مجلس الإدارة.

اختبار معنوية المتغير المستقل:

يتضح من اختبار T أن قيمة T للمتغير المستقل بلغت (9.748) بمستوى معنوية 0.000 مما يؤكد معنويتها عند مستوى معنوية 0.01، كما يتضح من قيمة $(\beta = 4.859)$ والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أن زيادة استقلال مجلس الإدارة بنسبة (1%) يتبعها نقص في إدارة الأرباح بنسبة (4.859%).

4/2/1/6 أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على إدارة الأرباح:

حيث تم اختبار العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي (المتغير المستقل) $X2_4$ (متغير وصفي يأخذ القيمة واحد إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي، ويأخذ القيمة صفر في خلاف ذلك) وبين (المتغير التابع) إدارة الأرباح Y، وهو متغير كمي، وفي الحالة التي يكون فيها المتغير المستقل وصفي والمتغير التابع كمي يكون الاختبار المناسب هو اختبار T لعينتين مستقلتين Independent Samples T Test، جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨) نتائج اختبار T test لأثر ازدواجية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ازدواجية المدير التنفيذي
١.٥٨	١١.٦٢	٤.٣٢	أرئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي
٠.١٦٥	٠.٨٥٨	١.٠٩	صفر خلاف ذلك
٠.٠٠٩	مستوى المعنوية	٧.١١	اختبار التجانس F
٠.١٥٥	مستوى المعنوية	١.٤٣٧-	اختبار T في حالة التجانس
٠.٠٤٧	مستوى المعنوية	٢.٠٣١-	اختبار T في حالة عدم التجانس

يتضح من الجدول ما يلي:

• قيمة F لاختبار ليفن لتساوي التباين Leven's Test for Equality of Variances

قد بلغت ٧.١١ بمستوى معنوية ٠.٠٠٩ مما يدل على رفض الفرض العدمي بتساوي

التباين، أي أن العينتين غير متجانستين.

• بناءً على النتيجة السابقة فإننا نعتمد في الاختبار على قيمة T في حالة عدم تساوي التباين assumed not Equal Variance وقد بلغت - ٢.٠٣١ بمستوى معنوية ٠.٠٤٧ مما يدل على رفض الفرض العدمي بتساوي متوسط العينتين، وقبول الفرض البديل، أي وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطي العينتين.

• وبالنظر إلى متوسطي العينتين نجد أن متوسط إدارة الأرباح في حالة رئيس مجلس الإدارة ليس المدير التنفيذي ١.٠٩، بينما ارتفع متوسط إدارة الأرباح إلى ٤.٣٢ في حالة رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي، مما يدل على أن ازدوجية المدير التنفيذي لها أثر إيجابي على إدارة الأرباح.

نخلص مما سبق إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلباً على ممارسات إدارة الأرباح، وازدواجية المدير التنفيذي تؤثر إيجاباً على إدارة الأرباح، بينما حجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة غير ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

2/6 أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression

يستخدم أسلوب الانحدار المتعدد Multiple regression لاختبار أثر المتغير المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، بتقدير معاملات النموذج لاختبار علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، جاءت النتائج كما يلي:

جدول (9) المعلمات المقدرة لنموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression

المتغير التابع Y (إدارة الأرباح)			المتغيرات المستقلة	
المعنوية	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T test	المعاملات المقدرة β	
غير معنوي	0.091	1.72	2.62	(Constant) "ثابت الانحدار"
معنوي سالب	0.000	13.92-	11.51-	X1_1 استقلال لجنة المراجعة
معنوي سالب	0.000	4.41-	5.17-	X1_2 الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة
غير معنوي	0.475	0.72-	0.23-	X1_3 حجم لجنة المراجعة
غير معنوي	0.867	0.17	0.02	X1_4 عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة
غير معنوي	0.326	0.99	0.10	X2_1 حجم مجلس الإدارة
غير معنوي	0.407	0.83-	0.05-	X2_2 عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة
معنوي سالب	0.051	1.94-	3.25-	X2_3 استقلال مجلس الإدارة
معنوي سالب	0.000	6.17	2.96	X2_4 ازواجية نور المدير التنفيذي
0.000	مستوى المعنوية		39.091	اختبار F
			0.817	معامل التحديد R ²
			0.796	معامل التحديد المصحح Adjusted R ²

أظهرت النتائج ما يلي:

ثبتت معنوية النموذج حيث بلغت قيمة F (39.091) بمستوى معنوية (0.000) مما يؤكد معنويتها عند كافة مستويات المعنوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد R² (0.817) وهي تعني أن هذه المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته (81.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهي قدرة تفسيرية عالية، ورغم ذلك يؤخذ على النموذج عدم معنوية كل من المتغيرات: X1_3 "حجم لجنة المراجعة"، X1_4 "عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة"، X2_1 "حجم مجلس الإدارة"، X2_2 "عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة"، ولتلافي تلك العيوب في بناء النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression.

3/6 تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء النموذج العام:

بتطبيق نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغير (Y) كمقياس لعمليات إدارة الأرباح وبين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، جاءت النتائج كما يلي:

جدول (10) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

معامل	معنوية	معنوية	معاملات الانحدار	المتغيرات
تضخم	المعنوية	المعاملات T	Coefficients	
VIF	.Sig	test		التباين
	0.187	1.33	1.92	(Constant)
1.025	0.000	16.37-	-11.21	X1_1
1.112	0.000	6.47	2.87	X2_4
1.22	0.000	5.24-	-5.57	X1_2
1.218	0.037	2.12-	-2.64	X2_3
معامل التحديد R square= 0.810				
معامل التحديد المعدل adjusted R square= 0.800				
مستوى المعنوية = 0.000			= F test 79.037	
معامل الارتباط الذاتي ρ = 0.071			D.W=1.858	
2.355 Max=		Min= -2.223		اختبار ثبات التباين Std. Residual

يتضح من الجدول السابق أن بعد تقدير معاملات معادلة الانحدار أخذت الصيغة التالية:

$$Y * 11.21 - 1.92 = X1_1 + 2.87 * X2_4 - 5.57 * X1_2 - 2.64 * X2_3 + \epsilon$$

حيث:

إدارة الأرباح (المتغير التابع)	Y
استقلال لجنة المراجعة	X1_1
ازدواجية دور المدير التنفيذي	X2_4
الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة	X1_2
استقلال مجلس الإدارة	X2_3
الخطأ العشوائي	ε

• اختبار النموذج:

لاختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لا بد أن يجتاز العديد من المعايير وتشمل: المعايير الاقتصادية (من حيث اتفاق إشارات وقيم المعاملات مع النظرية الاقتصادية)، والمعايير الإحصائية (من حيث المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، ومعنوية المعاملات المقدره) والمعايير القياسية (من حيث أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي Autocorrelation ، وتعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، وعدم ثبات التباين Heteroskedasticity)، وفيما يلي تطبيق هذه المعايير على النموذج:

• المعايير الاقتصادية والمالية:

تهتم المعايير الاقتصادية والمالية بإشارات معاملات المعلمات المقدره الخاصة بمتغيرات النموذج، فيجب أن تتفق تلك الإشارات (موجبة أو سالبة) مع النظرية الاقتصادية، أي أن تأثير المتغيرات (إيجاباً وسلباً) يجب أن يتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك حتى يحظى النموذج بالقبول، وقد اتضح من النموذج أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع Y "عمليات إدارة الأرباح" حسب قوة تأثيرها هي:

- المتغير X1_1 "استقلال لجنة المراجعة" وله تأثير سالب، حيث أن زيادة استقلال لجنة المراجعة بنسبة 1% يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بنسبة 11.21%، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، لأن استقلال لجنة المراجعة يؤدي إلى الحيادية والدقة مما يحد من عمليات إدارة الأرباح.

- المتغير X2_4 "ازدواجية دور المدير التنفيذي" وله تأثير موجب على إدارة الأرباح، حيث أنه في حالة قيام المدير التنفيذي بدور مزدوج تزيد عمليات إدارة الأرباح بنسبة 2.87%، وللحد من عمليات إدارة الأرباح ينبغي الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

- المتغير X1_2 "الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة" وله تأثير سالب على إدارة الأرباح، حيث أن بزيادة الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة بنسبة 1% يؤدي إلى الحد من عمليات إدارة الأرباح بنسبة 5.57%، حيث أن خبرة لجنة المراجعة تؤدي إلى الدقة في المراجعة، مما يحد من عمليات إدارة الأرباح.

- المتغير X2_3 "استقلال مجلس الإدارة" وله تأثير سالب، حيث أن زيادة استقلال مجلس الإدارة بنسبة 1% يؤدي إلى الحد من عمليات إدارة الأرباح بنسبة 2.64%، وهو ما يتفق

مع النظرية الاقتصادية، لأن استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى الحيادية مما يحد من عمليات إدارة الأرباح.

نخلص مما سبق إلى اتفاق النموذج مع المعايير الاقتصادية.

• المعايير الإحصائية:

تشتمل المعايير الإحصائية اختبار معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار F، ثم اختبار المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار T، وقد جاءت النتائج كما يلي:

1- معنوية النموذج والمعاملات المقدرة:

ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار (F)، وذلك عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغت قيمة F (79.037) بمستوى معنوية (0.000).

وثبتت أيضاً معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية Sig. أقل من 0.05 لكل المتغيرات الداخلية في النموذج، وتلك خاصية من خصائص الانحدار المتدرج Stepwise Regression حيث أنه يكتفي بالمتغيرات ذات التأثير المعنوي فقط.

2- جودة التوفيق (القدرة التفسيرية للنموذج):

وصلت قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج إلى (0.810)، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح ما قيمته 81% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج. أما معامل التحديد المعدل (R Square Adjusted) الذي هو أكثر مناسبة لمقارنة النماذج بدرجات حرية مختلفة أو بأعداد مختلفة من المتغيرات المستقلة فقد بلغت قيمته (0.800).

نخلص مما سبق إلى اتفاق النموذج مع المعايير الإحصائية.

• المعايير القياسية:

تختص المعايير القياسية باختبار النموذج من حيث مشاكل الانحدار وأبرزها:

مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity.

مشكلة الارتباط السلسلي Autocorrelation.

مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity.

مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي Residual.

وفيما يلي اختبار النموذج من حيث المعايير القياسية:

4/6 اختبار تعدد العلاقات الخطية أو التداخل الخطي Multicollinearity:

إن قوة النموذج تعتمد أساساً على فرضية استقلال المتغيرات المفسرة (Predictors) وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج حينئذ لا يصلح للتطبيق، و لا يمكن اعتباره جيداً لتقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس (Diagnostics Collinearity) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والضابطة، ومن ثم يتم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor (VIF) إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المفسرة، ويرى الإحصائيون أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من 5 يشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) للمتغير محل الدراسة، و جدير بالذكر أن أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression يقوم بتلافي تلك المشكلة، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لكافة المتغيرات المفسرة.

جدول (11) اختبار التداخل الخطي باستخدام Diagnostics Collinearity

VIF	Tolerance	المتغيرات
1.025	0.976	X1_1
1.112	0.899	X2_4
1.22	0.82	X1_2
1.218	0.821	X2_3

يتضح من الجدول أن قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF) بلغت للمتغيرات الداخلة في النموذج 1.025، 1.112، 1.22، 1.571، 1.218 وذلك للمتغيرات X1_1، X2_4، X1_2، X2_3 على التوالي، وهي قيم أقل من 5، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من ظاهرة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity.

5/6 اختبار الارتباط السلسلي Autocorrelation:

بلغت قيمة D.W ديربن واتسون 1.858 مما يعني أن معامل الارتباط الذاتي:

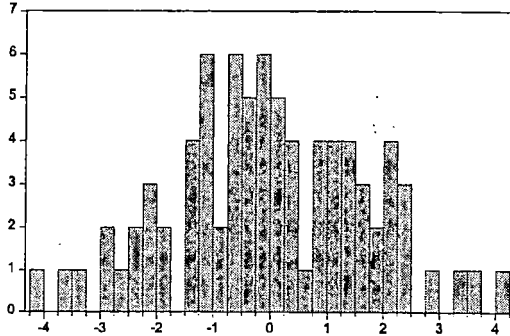
وهو معامل ضعيف مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي Autocorrelation.

6/6 اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity:

بلغ الحد الأدنى للبواقي المعيارية Residual Std. قيمة -2.223، والحد الأعلى 2.355 وهو يقع داخل المدى $3\pm$ مما يعني خلو النموذج من القيم الشاذة والمتطرفة، كما يدل على أنه لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

٧/٦ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Residual:

لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Residual تم إجراء اختبار جارك بير، وجاءت النتائج كما يلي:



شكل رقم (٢) نتائج اختبار جارك بيراً للتوزيع الطبيعي للبواقي

يتضح من الشكل أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً Normal Distribution كما أن قيمة Jarque-Bera قد بلغت 0.226 بمستوى معنوية 0.893 مما يدل على قبول الفرض العدمي بأنه لا يوجد اختلاف بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي.

مما سبق نخلص إلى قبول فرض البحث: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة، مجلس الإدارة وعمليات إدارة الأرباح"، حيث ثبت ما يلي:

• وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير γ "عمليات إدارة الأرباح" وكل من

المتغيرات:

X1_1 "استقلال لجنة المراجعة"

X1_2 "الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة"

X2_3 "استقلال مجلس الإدارة"

• وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير γ "عمليات إدارة الأرباح" والمتغير $X2_4$ "ازدواجية دور المدير التنفيذي"

• عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير γ "عمليات إدارة الأرباح" وكل من المتغيرات:

$X1_3$ "حجم لجنة المراجعة"

$X1_4$ "عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة"

$X2_1$ "حجم مجلس الإدارة"

$X2_2$ "عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة"

القسم الرابع نتائج البحث والتوصيات والمراجع

١ - نتائج البحث :

بعد تحليل بيانات الدراسة التطبيقية توصل الباحث للنتائج التالية:

● باستخدام تحليل الانحدار البسيط Simple Regression تم التوصل للنتائج التالية:

● وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، وأخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$Y = 12.019 - 10.415 * X1_1 + \epsilon$$

حيث: Y إدارة الأرباح، X1_1 استقلالية لجنة المراجعة، E الخطأ العشوائي، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 54.4%.

● وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، وإدارة الأرباح، وأخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$Y = 1.496 - 3.965 * X1_2 + \epsilon$$

حيث: Y إدارة الأرباح، X1_2 الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، E الخطأ العشوائي، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 63.2%.

● وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين استقلال مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، وأخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$Y = 0.533 + 4.859 * X2_3 + \epsilon$$

حيث: Y إدارة الأرباح، X2_3 استقلال مجلس الإدارة، E الخطأ العشوائي، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 54.6%.

● بإجراء اختبار T test Independent Samples وجد أن متوسط إدارة الأرباح في حالة رئيس مجلس الإدارة ليس المدير التنفيذي 1.09، بينما ارتفع متوسط إدارة الأرباح إلى 4.32 في حالة رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي، مما يدل على أن ازدوجية المدير التنفيذي لها أثر إيجابي على إدارة الأرباح.

• أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين إدارة الأرباح وكل من المتغيرات: حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

• باستخدام تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات التأثير على المتغير التابع، أخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$Y=1.92-11.21*X1_1+2.87*X2_4-5.57*X1_2-2.64*X2_3+\epsilon$$

حيث: Y إدارة الأرباح (المتغير التابع)، $X1_1$ استقلال لجنة المراجعة، $X2_4$ ازدواجية دور المدير التنفيذي، $X1_2$ الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، $X2_3$ استقلال مجلس الإدارة، ϵ الخطأ العشوائي، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 81%.

مما سبق نخلص إلى قبول فرض البحث: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة، مجلس الإدارة وعمليات إدارة الأرباح"، حيث أكدت نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression نتائج الانحدار البسيط، فقد أثبتت النتائج ما يلي:

• وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير Y "عمليات إدارة الأرباح" وكل من المتغيرات: $X1_1$ "استقلال لجنة المراجعة"، $X1_2$ "الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة"، $X2_3$ "استقلال مجلس الإدارة".

• وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير Y "عمليات إدارة الأرباح" والمتغير $X2_4$ "ازدواجية دور المدير التنفيذي"

• عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير Y "عمليات إدارة الأرباح" وكل من المتغيرات: $X1_3$ "حجم لجنة المراجعة"، $X1_4$ "عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة"، $X2_1$ "حجم مجلس الإدارة"، $X2_2$ "عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة".

٢ - التوصيات:

- استنادا إلى نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصى الباحث بما يلي:
١. العمل على توحيد المعايير المحاسبية على مستوى العالم وخصوصا التوحيد بين المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية الأمريكية، مما يقلل الحافز لدى المديرين بالقيام بعمليات إدارة الأرباح.
 ٢. تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات وبصفة خاصة للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، من حيث ارتفاع نسبة المديرين الغير تنفيذيين المستقلين لى ترداد فعالية عملية الإشراف والمتابعة على إستراتيجية المنشآت ومتابعة المخاطر والنظم الرقابية المطبقة وإعداد القوائم المالية، مع مراعاة عدم ازدواجية المديرين التنفيذيين للحد من استغلالهم وممارساتهم السلبية وتلاعبهم فى الأرباح، كما يجب وجود لجان للمراجعة، يتسم أعضائها بالكفاءة والاستقلالية والخبرة المالية التى تساعد على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح الحقيقية التى يصعب إكتشافها نظرا لخبرتهم المالية فى مجال المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى زيادة درجة الشفافية والإفصاح فى القوائم والتقارير المالية والمحاسبة والمساءلة للإدارة أمام المساهمين.
 ٣. القيام بعقد دورات تدريبية للمديرين من وقت لآخر على أن تركز تلك الدورات على غرس القيم الأخلاقية والإلتزام المهني فى نفوس المديرين، مما يؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا على سلوك وتصرفات هؤلاء المديرين عند ممارستهم لمهامهم فى إدارة المنشآت.
 ٤. العمل على زيادة جودة عملية المراجعة من خلال إعطاء مزيد من الفرص للمراجع الخارجى للدخول فى مناقشات مع الإدارة لفهم المعاملات التى استخدمت فيها الإدارة التقدير الشخصى، والاستفسار عن الأسباب التى قادت الإدارة نحو تغيير الطرق المحاسبية، كما يوصى الباحث بإضافة فقرة فى تقريره تنص على مدى التزام المنشأة بتطبيق قواعد الحوكمة، مما قد يؤدي ذلك للحد من عمليات إدارة الأرباح الضارة والمتعسفة.
 ٥. تفعيل تطبيق فرض العقوبات الاقتصادية على المنشآت التى يتبين من الكشف تورطها فى عمليات إدارة الأرباح، قد تضر مستخدمي التقارير المالية، وذلك للحد من التقارير المالية المضللة وإعداد تقارير مالية عالية الجودة.

٣ - قائمة المراجع

أ - المراجع العربية :

- ١- إبراهيم، سماسم كامل موسى، ٢٠١١، "دور أبعاد حوكمة الشركات فى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العدد الثانى، الجزء الثانى، ديسمبر.
- ٢- البورصة المصرية، ٢٠١٤، قواعد القيد والشطب للأوراق المالية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة وفقاً لآخر تعديل، ٢٠١٤، متاحة على موقع <http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2ar/pdf/projest.htm>.
- ٣- الرسينى، وليد بن فهد عبد العزيز، ٢٠١٠، "أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية - دراسة اختيارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثانى، الجزء الثانى، ديسمبر.
- ٤- القنامل، فواز سفير، والخيال، توفيق بن عبد المحسن، ٢٠١٠، "إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد السابع والأربعون، يناير.
- ٥- خليل، عبد اللطيف، محمد، ٢٠١٠، نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجى وإجراءات أدائها فى ضوء الاصدارات المهنية العالمية - دراسة تحليلية ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير.
- ٦- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركة بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١، مركز المديرين، وزارة الاستثمار، فبراير.
- ٧- دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨، مركز المديرين المصرى، وزارة الاستثمار، أغسطس.
- ٨- سلامة، صلاح حسن على، ٢٠١٠، "تمودج محاسبى مقترح لقياس إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، الجزء الثانى، يوليو.
- ٩- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد، ٢٠١٢، "المراجعة المتقدمة فى ضوء المعايير والإرشادات الدولية والمصرية، الوسام للطباعة، القاهرة.

١٠- مليجي، مجدى مليجى عبد الحكيم، ٢٠١٣، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة، وإدارة الأرباح - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثالث، المجلد الخمسون، يوليو.

ب - المراجع الأجنبية :

- 1- Abdelghany, Khaled Elmoatasem (2005), "Measuring the Quality of Earnings", Managerial Auditing Journal, vol, 20,no9.
- 2- Abernathy, J.L. 2010. Three Essays on Audit Committees & Financial Reporting Quality. The Degree of Doctor of Philosophy In the school of Accountancy in the Graduate school of the university of Alabama.
- 3- Adelopo, I., J.Kumba., and S. Peter, 2012. Determinants of Audit Committees, Activity : Evidence from the uk. Social Responsibility journal 8 (4).
- 4- Ajibolade, S., & Uwuigde, U., (2013), "Effects of corporate Governance on corporate scial and Environmental Disclosure Among listed firms in Nigeria", European journal of business and social sciences vol.2, no.5 august.
- 5- Aldamen, Hisam et al (2012), "Audit Committee characteristics and frim performance during the global financial crisis", Accounting and finance, vol. 52, No.4.
- 6- Al-Matari, Yahia Ali et al; (2012), "Board of Directors, Audit Committee Charactristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies", International Review of Managerial and Markting, Vol.2, No.4.
- 7- Algharaballi, Eiman (2013), "Earnings Management Practices and Subsequent firm performance of companies listing on the Kuwait stock Exchange (KSE)", Unpublished Ph.D.

- 8- Audit Committee Institute Sponsored by KPMG. (2009).
Creating an effective audit committee.
- 9- Barua, Abhijit et al, (2010), "Audit Committee Characteristics AND Investment in Internal Auditing", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 29.
- 10- Badolato, Patricia (2013), "Audit Committee Financial Expertise and Earnings Management : The Role of Status", Available at: <file:///c:/users/sony/downloads/downelso%20paper.pdf>, September.
- 11- Bliss, M., (2011), "Does CEO Duality Constrain Board Independence?" some evidence from audit pricing, Accounting and finance, 51.
- 12- Chen, Linda H. (2013) "Income smoothing, information uncertainty, stock returns and cost of equity" review of pacific basin financial markets and policies, vol. 16, no.3, april.
- 13- Chong, Gin (2013), "Detecting fraud : what are auditors responsibilities? , The journal of corporate accounting & finance, vol. 24, No.2, January / February.
- 14- De Angelo, Linda Elizabeth (1986), "Accounting number as market valuation substitutes : A study of management buyouts of public stockholders", the accounting review. Vol, LXI, no.3, july.
- 15- Dechow, Patricia M. et al (1995), " Detecting Earnings Management", the accounting review, vol. 72, no.2, april.
- 16- Dechow, Patricia M. & Skinner, Douglas J. (2000), " Earnings Management : Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators", Accounting Horizons, vol.14, no.2, june.

- 17-Donelson, Dain C. et al. (2013), "Discontinuities and Earnings Management : evidence from restatements related to securities litigation", contemporary accounting research, vol.30, no.1, spring.
- 18-Dou, Yiewei, et al (2013), "Relationship – specificity, contract enforceability, and income smoothing", the accounting" review, vol. 88, no.5, September.
- 19-Fauzi, F & Locke, S., (2012), "Board structure, ownership structure and firm performance: A study of new Zealand listed-firms", Asian academy of management journal of accounting and finance, vol.8, no.2.
- 20-Ferreira, I. (2008), "The effect of audit committee composition and structure on the performance of audit committees", Meditari accountancy research, vol16, no.2.
- 21-Gandia, L., (2008), "Determinants of internet-based corporate governance disclosure by Spanish listed companies", online information review, vol. 32, issue 6.
- 22-Garcia – Sanchez, i.m., J.v. frias O Aceituno., and R. Garcia – rubio. (2012). Determining factors of audit committee attributes : evidence from international journal of auditing.
- 23-Ghosh, Aoke et al. (2010), "Corporate boards, audit committees, and earnings management : pre- and post-sox evidence", journal of business finance & accounting, vol. 37, no.9, November / December.
- 24-Hamdan, 2012. The impact of company size, debt contracts, and type of sector on the level of accounting conservatism : An empirical study from Bahrain international journal of business and management 6 (7).

- 25-Healy, Paul M. (1985), "The effect bonus schemes on accounting decisions", journal of accounting and economics, vol.7.
- 26-Healy, P.M. & Wahlen, J.M., (1999), "A Review of standard setting literature and its implications for standard setting", accounting horizons, vol. 13, oct.
- 27-He, Lerong & yang, Rong (2014), "Does industry regulation matter? new evidence on audit committees and earnings management", journal of business ethics, no. 123.
- 28-He, Daoping Steven et al. (2010), "Earnings management and the performance of seasoned private equity placements – evidence from Japanese issuers", managerial auditing journal, vol. 25, no.6.
- 29-Hillegeist, Stephen (2011), " Earnings management to avoid debt covenant violations and future performance", available at:http://wpcarey.asu.edu/sites/default/files/uploads/accounting_degrees/Stephen-hillegeist.pdf. December.
- 30-Huang, Henry He et al. (2013), "Shareholder Rights insider ownership and earnings management", ABACUS, vol. 49, no.1.
- 31-Hundal, shab (2013), "Independence, expertise and experience of audit committees : some aspects of Indian sorporate sector", American international journal of social science, vol. 2, no5,july.
- 32-Jaggi, B., et al, (2009), "Family control, board independence and earning management : evidence based on hongkong firms", journal of accounting and public policy, vol.28, issue 4, july – august.

- 33-Jones, Jennifer J. (1991), "Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, vol.29, no.2, autumn.
- 34-Kangarluei, S.J, A. Bayazidi., S.H. Tadeiyon., and B. Soleimani., (2011), "Corporate governance mechanism and conservatism the evidence from Iran. *International Journal of Academic Research* 3 (1).
- 35-Kerstein, Joseph & Kozberg, Anthony (2013), "Using accounting proxies of proprietary FDIC ratings to predict bank failures and enforcement actions during the recent financial crisis", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, vol. 28, no.3
- 36-Ki, K., et al., (2009), "CEO Duality leadership and corporate diversification behavior", *Journal of Business Research*, vol. 62, issue.11.
- 37-Krishnan, G and Visvanathan, G, (2008), "Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors accounting expertise and accounting conservatism", *Contemporary Accounting Research*.
- 38-Lara, J.M.G., B.G.Osma., and F.Penalva. (2007) "Board of directors characteristics and conditional accounting conservatism : Spanish evidence. *The Accounting Review* 16 (4).
- 39-Lin, J., Hwang A., Mark I. (2010), "Audit quality, corporate governance, and earnings management : A meta-analysis, *International Journal of Auditing*, 14.
- 40-Lo, Kin (2008), "Earnings management and earnings quality", *Journal of Accounting and Economics*, vol. 45.

- 41-Melawee, A., (2013), "The relationship between characteristics of audit committee, board of directors and level of earning management, evidence from Egypt", journal of international business and finance (JIBF), Plymouth business school, uk, January.
- 42-Miller, J. (2009). The development of the miller ratio (MR) A tool to detect for the possibility of earnings management (EM). Journal of business & economics research.
- 43-Moharam, Partha S. (2003), "How to manage earnings management?", accounting world, October.
- 44-Mohammed ziaul Hoque, MD. Rabiul Islam and Mohammed nurul Azam, (2013), board committee meeting and firm financial performance: An investigation of Australian companies, international review of finance.
- 45-Najjar, B.(2011) , The Determinants of audit committee independence and activity : evidence from the uk. International journal of auditing.
- 46-Nosheen, S. & Chonglertham, S. (2013), "Impact of board leadership and audit quality on disclosure quality : evidence from Pakistan", international journal of disclosure and governance, vol.10. no.2,11, November.
- 47-Philip Brown, Wendy Beekes, Peter Verhoven, (2011), corporate governance, accounting and finance: A review, accounting and finance.
- 48-Rahmat, M.M., T.<. Iskandar., and N.M. Saleh. (2012), Audit committee characteristics in financially distressed and non-distressed companies. Managerial auditing journal.

- 49-Ramli, J., et al., (2013), "Assessing the effect of corporate governance attributes on the quality of directors – related information disclosure : the empirical study of Malaysian top 100 companies", *American journal of economics*, 3 (2).
- 50-Rashid, Rashidah Mohd et al. (2013), "Characteristics and performance of audit committee among listed government linked companies in Malaysia", *international journal of finance and accounting* , vol.2, no.2.
- 51-Rahman, Md. Musfiqur et al, (2013), "Techniques, motives and controls of earnings management", *international journal of information technology and business management (JITBM)*, vol.11, no.1, march.
- 52-Renee B. Adams, Benjamin E.& Micheal. S.(2009) "The role of directors in corporate governance : A concept frame work & survey", april, : 23-26, available at: R. adams & business.ug.edu.au.
- 53-Rickling, Maria (2014), "Audit committee characteristics and repeatedly meeting – beating analyst forecasts", *international journal of business*, vol.19, no.2.
- 54-Saleh, Norman Mohd & Ahmed, Kamran (2005), "Earnings management of distressed firms during debt renegotiation", *accounting & business research*, vol.35, no.1.
- 55-Salleh, Z., and J. Stewart, (2012), The impact of expertise on the mediating role of the audit committee. *Managerial auditing journal* 27 (4).
- 56-Salehi, M., M. Zanjirdar., and F.Zarei, (2012), The study of factors affecting the quality of audit committee Indian society for education and environment>

- 57-Schipper K., 1989, "Commentary on Earnings management", accounting horizons, vol. 3, dec.
- 58-Sultana, and M.V.D.Zahn, (2011) "Earnings conservation and audit committee financial expertise. Accounting and finance.
- 59-Sun, Lan (2012), "Executive compensation and contract – driven earnings management", asian academy of management journal of accounting and finance (AAMJAF), vol.8, no.2.
- 60-Uadiale, O., (2010), "The impact of board structure on corporate financial performance in Nigeria", international journal of business and management, vol. 5, no.10, octber.
- 61-Yasin, Fatima Mat & Nelson, Sherliza puat (2012), "Audit committee and internal audit : implications on audit .
- 62-Yee, K.K., 2006, "Earnings quality and the equity risk premium : a benchmark model", contemporary accounting research, vol.23, no.3.

